ملف العدد :

دور اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في آسيا

د. سمر ابراهيم محمد
مدير تحرير دورية آفاق آسيوية

الملخص:

تستعرض الدراسة دور الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة Regional Comprehensive Economic Partnership والتي تجمع ١٥ دولة من شرق آسيا والمحيط الهادئ، مما يجعلها أكبر تكتل تجاري في العالم من حيث الحجم الاقتصادي، حيث ستصبح حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٣٠,٥ %، وذلك عند مقارنتها بالتكتلات الاقتصادية الكبري في العالم ، ولاسيما أنها ستلغي ٩٠٪ من الرسوم الجمركية بين دول التكتل، ومن المتوقع أن تعزز الصادرات البينية بمقدار ٤٢ مليار دولار، ومن ثم ستضفي الاتفاقية زخماً جديداً في تعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية في شرق آسيا وتدعيم التعاون في سلسلة التوريد في السلسلة الصناعية الإقليمية وتحقيق المزايا التكميلية والفوائد المتبادلة لدول المنطقة، بصفتها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في شرق آسيا، وخلصت الدراسة أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لا تعد فقط إنجازاً مهماً للتعاون متعدد الأطراف، وإنما توجه نحو العولمة الاقتصادية.

Abstract:

The study reviews the role of the Regional Comprehensive Economic Partnership, which brings together 15 countries from East Asia and the Pacific, making it the largest trading bloc in the world in terms of economic size, as its share of global GDP will become 30,5%, when compared to blocs The world's largest economic zone, especially that it will cancel 90% of customs du-

ties between 15 countries in East Asia and the Pacific, and is expected to boost bilateral exports by 42 billion dollars, and then the agreement will add new momentum in promoting trade and investment exchanges in East Asia and strengthening cooperation in Supply chain in the regional industrial chain and achieving complementary advantages and mutual benefits for countries in the region, As the main engine of economic growth in East Asia, the study concluded that the Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement is not only an important achievement for multilateral cooperation, but rather a trend towards economic globalization.

المقدمة

تضم الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة Regional Comprehensive Economic Partnership التي تعرف اختصارا (RCEP) تجمع ١٥ دولة من شرق آسيا والمحيط الهادئ وهي (أستراليا وبروناي دار السلام وكمبوديا والصين وإندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا ولاوس وماليزيا وميانمار ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام)، ومن المقرر أن تدخل اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الجديدة حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٢، مما يجعلها أكبر تكتل تجاري في العالم من حيث الحجم الاقتصادي ،وذلك وفقًا لحجم الناتج المحلي الإجمالي لأعضائها والذي يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولاسيما انها ستلغي ٩٠٪ من الرسوم الجمركية بين دول التكتل، ومن المتوقع أن تعزز الصادرات البينية بمقدار ٤٢ مليار دولار[١].

ومن ثم ستضفي الاتفاقية زخمًا جديدًا في تعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية في شرق آسيا وتدعيم التعاون في سلسلة التوريد في السلسلة الصناعية الإقليمية وتحقيق المزايا التكميلية والفوائد المتبادلة لدول المنطقة، بصفتها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في شرق آسيا، هذا بالاضافة الي محاولتها التعافي الاقتصادي من ازمة

وباء فيروس كوفيد-١٩ الإقليمي في منطقة شرق آسيا[٢].

ولهذا نتناول دور اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في آسيا، ومن ثم يطرح التساؤل الرئيسي للدراسة: ما دور اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في آسيا؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها: ماهي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة؟ ولماذا بذلت الدول الجهد للتوصل إلى اتفاق رغم هذه الصعوبات؟ وهل تصبح اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أداة للصين؟ وما هو مستقبل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة؟

أولا: **نشأة الاتفاقية**:

تأسست الآسيان في عام ١٩٦٧ حيث اهتمت بالعديد من القضايا ومنها تدعيم السياسة التجارية، وتشجيع الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والامتثال لمعايير العمل فضلاً عن القضايا البيئية والأمنية، وبالفعل في عام ١٩٩٠ تم طرح فكرة اتفاقية تجارية بين أعضاء الآسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية، أي (اتفاقية الآسيان +٣)، ومع ذلك فقد استغرق ترسيخ الخطط ٢٢ عاماً،و في عام ٢٠١٢ بدأت محادثات التفاوض بشأن RCEP خلال قمة الآسيان الحادية والعشرين في كمبوديا في نوفمبر ٢٠١٢، والتي شاركت فيها الهند وأستراليا ونيوزيلندا أيضًا، وجاء ذلك بعد تم تقديم الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة خلال اجتماع الآسيان التاسع عشر الذي عقد في بالي في نوفمبر ٢٠١١ .

وبعد ثماني سنوات، أي بعد أن استغرق الأمر ٣٠ جولة من المفاوضات وأربع مؤتمرات قمة ، تم توقيع الاتفاقية أخيراً في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام) والدول الست الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة (الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، أستراليا ونيوزيلندا)، وإن كان ذلك بدون الهند، التي قررت قبل وقت قصير من الانتهاء من اتفاقية RCEP الانسحاب منها[٣].

واعتباراً من يوم ٢ نوفمبر ٢٠٢١، تلقت الأمانة العامة للآسيان صكوك التصديق أو القبول من ست دول أعضاء في الآسيان، وهي بروناي وكمبوديا ولاوس وسنغافورة وتايلاند وفيتنام، وكذلك من أربع دول موقعة من غير الأعضاء، وهي الصين واليابان ونيوزيلندا وأستراليا، ووفقًا لما تنص عليه الاتفاقية، بأنها ستدخل حيز التنفيذ عندما تصدق عليها ست دول على الأقل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وثلاث دول من خارج الآسيان، وبالتالي ستدخل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حيز التنفيذ بعد ٦٠ يومًا من التاريخ الذي يتم فيه الوصول إلى الحد الأدنى لعدد التصديق أو القبول، وهو ما يعني أن الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٢م(٤)

وتعتبر المدة القصيرة نسبياً للمفاوضات إنجازاً لافتاً، لا سيما لأن الدول بدأت في ظل ظروف معاكسة، حيث جعلت النزاعات والتنافسات التاريخية بين الأطراف منفردة المحادثات إلى حد ما بالغة الصعوبة، وذلك في ظل العلاقات الصعبة تاريخيًا بين اليابان وكوريا الجنوبية والتي توجت في عام ٢٠١٩ بصراع تجاري، علاوة على ذلك، شكّل التباين الكبير بين الدول المشاركة الخمسة عشر تحديًا: بجانب البلدان ذات الدخل المرتفع (اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا) والصين العملاقة والعديد من البلدان الناشئة، بالإضافة إلى لاوس وكمبوديا، اثنان من أفقر دول العالم، شاركوا في محادثات التفاوض. وبالتالي تؤدي هذه الدرجة العالية من عدم التجانس إلى مصالح متباينة يصعب التوفيق بينها – وتعد مفاوضات منظمة التجارة العالمية الراكدة مثالاً على ذلك. ومع ذلك، فإن التنوع كان أكبر عامل جذب لـ RCEP: فهو يتيح تقسيماً أكثر كفاءة للعمل ويعزز إمكانية تعميق سلاسل التوريد الحالية وإنشاء العديد من سلاسل التوريد الجديدة.

ثانيا :أهداف الاتفاقية:

تعد الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وذلك وفقاً للعديد من المؤشرات ، حيث ستصبح حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

٣٠،٥ %، وذلك عند مقارنتها بالتكتلات الاقتصادية الكبري في العالم، ومن جانب آخر تعد قوة سكانية كبري حيث يعيش بها ٢,٢٧ مليار شخص من الدول الأعضاء الخمسة عشر(٥).

وهذا ما أكدته دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD نُشرت في ١٥ ديسمبر٢٠٢١ ، أوضح أن تأثير الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة سيجعلها مركز ثقل للتجارة العالمية والتي سيبلغ ٣٠،٥ % وذلك عند مقارنتها بالتكتلات الاقتصادية الكبري ، فتجمع الميركوسور لدول أمريكا الجنوبية ستبلغ حصته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٢,٤٪) ، ومنطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا (٢,٩٪)، أما الاتحاد الأوروبي (١٧,٩٪) ، والولايات المتحدة والمكسيك وكندا (٢٨)%(٦)، وهذا يتضح في الشكل التالي :

شكل رقم (١)

Figure 1: Selected regional trade agreements by economic size (Share of global GDP)

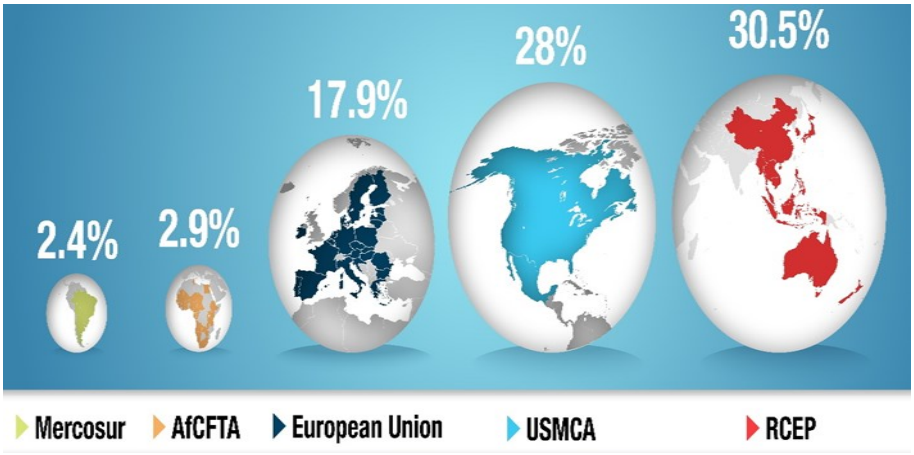

Source :-Asia-Pacific partnership creates new 'center of gravity' for global trade, Unctad. Site, 15 December 2021, Available at: https://unctad.org/news/asia-pacific-partnership-creates-new-centre-gravity-global-trade

ومن ثم تهدف اتفاقية RCEP إقامة شراكة اقتصادية حديثة وشاملة وعالية الجودة وذات منفعة متبادلة من شأنها تسهيل وتوسيع التجارة والاستثمار الإقليمين والمساهمة في النمو الاقتصادي العالمي والتنمية، ووفقًا لذلك، ستوفر الاتفاقية فرص العمل للشركات والأفراد في المنطقة، كما ستعمل علي دعم نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وشامل.

حيث بلغت قيمة التجارة بين اقتصادات الكتلة الـ ١٥ بالفعل حوالي ٢,٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٩ ، كما أن الامتيازات التعريفية للاتفاقية يمكن أن تعزز الصادرات داخل التحالف المشكل حديثًا بنسبة ٢٪ تقريبًا، أو ما يقرب من ٤٢ مليار دولار، كما أن انخفاض التعريفات الجمركية من شأنه أن يحفز التجارة بين الأعضاء بنحو ١٧ مليار دولار، كما سيعيد توجيه التجارة التي تقدر قيمتها بنحو ٢٥ مليار دولار بعيداً عن غير الأعضاء إلى الأعضاء[٧].

كما تضمنت الاتفاقية عدد من الأهداف الغير معلنة منها؛ أنها تمثل الرد الصيني على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، التي تم توقيعها في عام ٢٠١٦، ولكن تم إلغاؤها بعد أيام قليلة فقط من تنصيب الرئيس الأمريكي السابق ترامب وعليه، ولهذا استطاعت الصين الاستفادة من الفرصة وملء فراغ السلطة واختتمت صفقة تجارية دون مشاركة الولايات المتحدة ، حيث أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وخاصة السياسة الاقتصادية تحت قيادة الرئيس السابق دونالد ترامب، أثرت علي ثقة دول شرق آسيا في الولايات المتحدة.

السمات الرئيسية لاتفاقية الشراكة الإقليمية الشاملة(RCEP)[٨]:

١. اتفاقية عصرية: أي أن اتفاقية RCEP ليست فقط لهذا اليوم ولكنها أيضًا اتفاقية للغد، وهي تقوم بتحديث اتفاقيات التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN Plus One) و(اتفاقيات التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مع شركاء الحوار الخمسة) وتأخذ في الاعتبار الحقائق التجارية المتغيرة والناشئة،

بما في ذلك عصر التجارة الإلكترونية، وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتعقيد المنافسة في السوق، كما ستكمل اتفاقية RCEPمنظمة التجارة العالمية (WTO)، بناءً على اتفاقية منظمة التجارة العالمية في المجالات التي اتفق فيها الطرفان على تحديث أحكامها أو تجاوزها

٢. اتفاقية شاملة: من حيث التغطية وعمق الالتزامات؛ فمن ناحية تغطيتها، تتكون اتفاقية RCEP من ٢٠ فصلاً وتشمل العديد من المجالات التي لم يتم تناولها سابقًا في اتفاقيات التجارة الحرة ASEAN Plus One، كما تتضمن اتفاقية RCEP أحكامًا محددة تغطي التجارة في السلع، بما في ذلك قواعد المنشأ؛ الإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة؛ تدابير الصحة؛ المعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة. كما تشمل التجارة في الخدمات بما في ذلك الأحكام الخاصة بالخدمات المالية؛ خدمات الاتصالات؛ والخدمات المهنية، وكذلك التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين. بالإضافة إلى ذلك، هناك فصول عن الاستثمار والملكية الفكرية؛ التجارة الإلكترونية؛ منافسة الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ التعاون الاقتصادي والتقني؛ المشتريات الحكومية؛ والمجالات القانونية والمؤسسية بما في ذلك تسوية المنازعات، من حيث الوصول إلى الأسواق، تحقق اتفاقية RCEPالتحرير في التجارة في السلع والخدمات ووسعت نطاق التغطية لتشمل الاستثمار[٩].

٣. جودة عالية: تتضمن اتفاقية RCEPعلى أحكام تتجاوز اتفاقيات التجارة الحرة ASEAN Plus Oneالحالية، مع الاعتراف بالمستويات الفردية والمتنوعة للتنمية والاحتياجات الاقتصادية لأطراف الاتفاقية ، كما تسعى اتفاقية RCEP جاهدة لتعزيز المنافسة بطريقة تدفع الإنتاجية، والتي تكون مستدامة ومسؤولة وبناءة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية لها قيمة مضافة تتمثل في الجمع بين تسهيل وتطوير وتوسيع سلاسل التوريد الإقليمية بين الأطراف.

٤. مفيدة لجميع الاعضاء : تجمع اتفاقية الشراكة الإقليمية بين البلدان ذات المستويات المتنوعة من التنمية، وهكذا، أدركت الأطراف في RCEP أن نجاحها سيتحدد من خلال قدرتها على تحقيق المنافع المتبادلة، حيث تم تصميم الاتفاقية لتحقيق هذا الهدف بعدة طرق، بما في ذلك من خلال الأشكال المناسبة من المرونة والأحكام الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية خاصةً بالنسبة لكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، وفيتنام، بالإضافة إلى ذلك تتضمن الاتفاقية التعاون الفني وبناء القدرات التي سيتم توفيرها لدعم تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها ولتعظيم الفوائد المتأتية منها، كما تتضمن الاتفاقية أحكاماً تضمن أن الاقتصادات ذات المستويات المختلفة من التنمية والشركات ذات الأحجام المختلفة وأصحاب المصلحة الأوسع يمكنهم الاستفادة منها(١٠).

ثالثا : دور الاتفاقية علي الصعيد الاقتصادي والسياسي:

تسفر اتفاقية الشراكة الاقلمية عن العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والأمنية ومنها:

أ – تأثير الاتفاقية علي الدول الأعضاء: من المتوقع أن يستفيد أعضاء RCEP بدرجات متفاوتة من الاتفاقية، حيث ستؤدي الامتيازات الجمركية إلى تأثيرات تجارية أعلى لأكبر اقتصادات الكتلة، ليس بسبب عدم تناسق المفاوضات، ولكن إلى حد كبير بسبب التعريفات المنخفضة بين العديد من أعضاء RCEP الآخرين، حيث ستكون اليابان أكثر استفادة من غيرها من الامتيازات التعريفية، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى آثار تحويل التجارة، ولهذا من المتوقع أن ترتفع صادراتها بنحو ٢٠ مليار دولار ، بزيادة تعادل حوالي ٥,٥٪ مقارنة بصادراتها لأعضاء RCEP في عام ٢٠١٩، اما الصين فسترتفع صادراتها بنحو ١١,٢ مليار دولار(١١)، وهذا يتضح في الشكل التالي:

شكل رقم ٢

Figure 2: RCEP's trade effects on members (in billion US$)

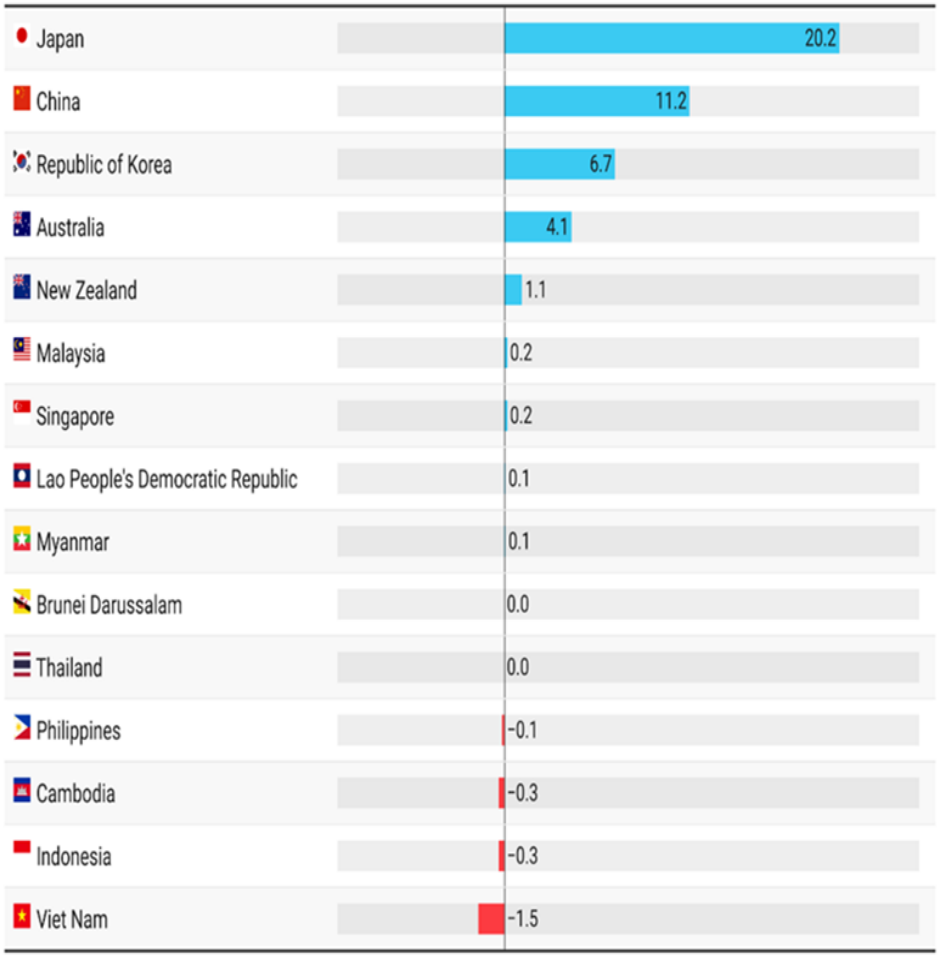

Source: Asia-Pacific partnership creates new 'center of gravity' for global trade, Asian polyglot view Site, December 15, 2021, Available at: https://asianpolyglotview.com/2021/12/asia-pacific-partnership-creates-new-centre-of-gravity-for-global-trade.html

ومن جانب آخر ستكون للاتفاقية آثاراً إيجابية كبيرة لصادرات معظم الدول الأخرى، بما في ذلك أستراليا والصين وجمهورية كوريا ونيوزيلندا، كما أن الامتيازات التعريفية للاتفاقية ستعمل علي خفض الصادرات لكمبوديا وإندونيسيا والفلبين وفيتنام، فعلى سبيل المثال ، سيتم استبدال بعض واردات الصين من فيتنام بواردات من اليابان بسبب تحرير الرسوم الجمركية الأقوى بين الصين واليابان(١٢).

ب- بالنسبة لسلاسل القيمة العالمية، تكتسب الحواجز التجارية المنخفضة بين البلدان المشاركة أهمية خاصة لأن المنتجات تعبر الحدود عدة مرات – مع وجود حواجز عالية وتراكم تكاليف عالية، ويصبح هذا النوع من الإنتاج غير مربح. لذلك، مع ظهور سلاسل القيمة العالمية في آسيا، كان لأعضاء اتفاقية الشراكة الإقليمية حوافز كبيرة لتحرير السياسة التجارية، على الأقل في القطاعات ذات الصلة بـ "مصنع آسيا"، أي السلع الوسيطة للسلع الصناعية المعقدة.

ج- تمثل اتفاقية الشراكة الإقليمية انعكاس إقليمي على المنافسة الاستراتيجية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين ووباء (COVID-19) فقد انطلقت المفاوضات عندما رأت دول المنطقة تهديداً وأزمة مشتركة في شكل منافسة استراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، كما أدي انسحاب إدارة ترامب من الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) وشروعها في حرب تجارية وتكنولوجية ضد الصين، وتعطل سلاسل التوريد الإقليمية، والأزمة اللاحقة للنظام التجاري الإقليمي، إلى زيادة الشعور بالأزمة بين دول المنطقة. وفي مواجهة هذا التهديد المشترك، كانوا بحاجة إلى وجود إطار مؤسسي يمكن من خلاله تعزيز التجارة والتعافي الاقتصادي.

كما يُنظر إلى اتفاقية الشراكة الإقليمية على إنها منصة يمكن من خلالها لدول المنطقة تخفيف الآثار السلبية للوباء والتغلب على الأزمة، فالبلدان الإقليمية لديها

تجربة مماثلة من قبل؛ فمجموعة آسيان + ٣ وأدواتها مثل مبادرة شيانغ ماي لمقايضة العملات كانت مفيدة للبلدان الأعضاء في التغلب على الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧. في الواقع، اتفق قادة الآسيان على أن "اتفاقية RCEP ضرورية لاستجابة المنطقة لوباء COVID-19 وستلعب دوراً مهماً في بناء مرونة المنطقة من خلال عملية الانتعاش الاقتصادي الشاملة والمستدامة بعد الوباء[١٣].

د- تم إطلاق مبادرة RCEP وقيادتها من قبل الآسيان، وليس الصين. اعتبر الكثيرون استنتاج اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة بمثابة انتصار للصين من شأنه أن يعزز نفوذها الاقتصادي وحتى نفوذها الاستراتيجي في المنطقة. فالصين هي أكبر اقتصاد منفرد في RCEPوهي كبيرة الحجم. على سبيل المثال، تمثل الصين ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لـ RCEP. ومع ذلك، فإن الآسيان هي التي اقترحت وقادت مفاوضات RCEP منذ اجتماع بالي في عام ٢٠١١.

كما تظهر ديناميكيات القوة الإقليمية أنه كان من المحتم على رابطة دول جنوب شرق آسيا الشروع في المفاوضات وقيادتها. إذا كانت الصين أو اليابان هي التي دفعت RCEP، فقد لا يكون الاستنتاج ممكناً، تم إثبات هذه النقطة بالفعل من خلال المأزق بين فشل اتفاقيتي EAFTA و .CEPEA حيث غالباً ما يقوض النضال من أجل القوة المهيمنة والنفوذ في التعاون الإقليمي متعدد الأطراف تقدم المؤسسات على العكس من ذلك، عندما تقترح الآسيان بناء المؤسسات وتوجهه، ليس من السهل على القوى الإقليمية الأخرى الاعتراض دون تقويض علاقاتها مع دول الآسيان. العلاقات الجيدة مع دول الآسيان ودعمها ضروريان لأية دول إقليمية تتنافس من أجل المزيد من القوة والنفوذ في المنطقة وبالتالي، فإن إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة والتوقيع عليها ليس "بقيادة الصين" ولكن انتصار لدبلوماسية القوة المتوسطة في الآسيان.

وبخلاف الأسباب الاقتصادية، كان لدى الآسيان أيضًا مصالح إستراتيجية في اقتراح وقيادة اتفاقية الشراكة الإقليمية، فمع قواعد ومعايير المؤسسات، كانت الآسيان قادرة على إدارة سلوك أكبر الشركاء، حيث تتضاءل القوة التي يمكن أن تمارسها قوة عظمى واحدة عندما تكون هناك مؤسسات إقليمية متعددة الأطراف تكون فيها القوى المتنافسة محاصرة، وهذا مشابه لما اقترحه وزير الخارجية الإندونيسي السابق، مارتي ناتاليجاوا، كاستراتيجية "توازن ديناميكي" لرابطة دول جنوب شرق آسيا(١٤).

رابعا: **مستقبل الاتفاقية**:

في بداية الأمر، يمكن توقع أكبر تخفيضات في التعريفات في الاقتصادات الثلاثة الأكبر وهي: الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ومن المتوقع أن تزداد التجارة بين البلدان الثلاثة هذه إلى أقصى حد بفضل RCEP، وذلك على الرغم من وجود اتفاقية تجارية بين الصين وكوريا الجنوبية، إلا أنها لم تؤد بعد إلى تخفيضات الرسوم الجمركية على نطاق واسع، فلا تزال التعريفات تصل إلى ٨٪ – ٩٪، ولا تزال الحواجز غير الجمركية قائمة، علاوة على ذلك، لم يتم إبرام اتفاقية تجارية لليابان والصين أو لليابان وكوريا الجنوبية. نظرًا لأن هذه الاقتصادات الثلاثة هي الأكثر أهمية في منطقة آسيا، يمكن توقع آثار كبيرة لخلق التجارة.

وفي حين أن الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA) بين الاتحاد الأوروبي وكندا، والتي تعتبر واحدة من أكثر الاتفاقيات شمولاً في العالم، ألغت ٩٩٪ من جميع التعريفات، فمن المتوقع أن تخفض RCEP فقط ما يصل إلى ٩٠٪ من التعريفات، كما إنه من المتوقع وجود استثناءات، خاصةً في القطاع الزراعي، حيث بالكاد تم التطرق إليها في الاتفاقية. في قطاعات أخرى، على سبيل المثال المركبات، سيستغرق إلغاء التعريفة الجمركية ما يصل إلى ٢٠ عامًا، ومع ذلك إذا التزم أطراف اتفاقية الشراكة الإقليمية الشاملة بنصوصها، فسوف تصبح الاتفاقية نموذجًا لإدارة المصالح للاقتصادات الدول النامية والمتقدمة في اتفاقية طموحة، مع وجود آثار واضحة على تعاون متعدد الأطراف على نطاق أوسع(١٥).

أما من الناحية السياسية والأمنية، من المرجح أن يكون لتعزيز مركزية الآسيان تأثير على استقرار علاقات الصين مع الولايات المتحدة ومع اليابان على المدى الطويل. لكن من غير المرجح أن يكون لرابطة دول جنوب شرق آسيا في هيكلها الحالي أي تأثير كبير على القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، لذلك من الضروري أن تظهر الآسيان دوراً قيادياً قوياً لتحقيق الاستقرار في القضايا القابلة للانفجار في بحر الصين الجنوبي ونقاط التوتر الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن مثل هذه النتيجة تتطلب رابطة آسيان قوية ومتماسكة لتسهيل الحوار وتوفير إطار عمل لآليات حل النزاعات.

في الوقت نفسه، تشير الأدلة التاريخية بوضوح إلى أن التكامل الاقتصادي والازدهار الاقتصادي اللاحق ضروريان ولكنهما ليسا شرطًا كافيًا لتعزيز السلام والأمن الإقليميين، وهو يتطلب بشدة وجود هيكل إقليمي عملي وفعال من حيث المؤسسة والطريقة والعملية لتعزيز بناء الثقة وآليات حل النزاعات، علاوة على ذلك، لا يوجد في منطقة شرق آسيا هيكل إقليمي لتوفير منصة للدول الكبرى للانخراط في حوار لتسوية المصالح الوطنية المتنافسة، فقد تتم الترتيبات الأمنية والحماية بشكل أساسي من خلال الهياكل الثنائية ، والولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة التي لديها القدرة على إبراز مصالحها الأمنية الوطنية وأهدافها في المنطقة، وبالتالي، طالما لا توجد بنية أمنية إقليمية شاملة وتوازن قوى إقليمي، فإن التقارب الاقتصادي الإقليمي من خلال عناصر الاستفادة من RCEP سيوفر على الأكثر حل "ثاني أفضل" للسلام والأمن الإقليميين في المنطقة.

الخاتمة

تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) أكبر منطقة تجارية في العالم، حيث أوضحت الدراسة أن العلاقات التجارية والاعتماد المتبادل بين أعضاء الاتفاقية أكثر بروزاً مقارنة من الاتفاقيات الأخرى المماثلة، كما انه تزايدت الأهمية النسبية للتجارة بين الدول الاعضاء هذا بالاضافة الي قيام السلاسل القيمة المعقدة

بدور مهم في المنطقة، ومن جانب آخر تهدف على زيادة العلاقات التجارية بين أعضائها وزيادة تعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في "مصنع آسيا."

وعلى الرغم من أنه من المتوقع إجراء تخفيضات طفيفة في التعريفة، نظراً لأن معظم البلدان داخل RCEP لديها بالفعل اتفاقيات تجارية ثنائية، إلا أن أهم مساهمتها هي تنسيق قواعد المنشأ، والتي لها آثار إيجابية هامة على سلاسل القيمة العالمية في المنطقة .

ومن ثم فإن التصديق علي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة يضع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحت الضغط، ولاسيما في ظل عدم التقدم في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في سياساتهما التجارية، حيث يكافح الاتحاد الأوروبي مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وليس في وضع يسمح له بالمصادقة على المزيد من الاتفاقيات التجارية مثل CETA ومن ثم هناك العديد من الانعكاسات الجيوسياسية لإتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في القارة الآسيوية من خلال تزايد نفوذ الصين من جانب، كما سيقلص النفوذ الأمريكي فى القارة الآسيوية من جانب آخر.

المراجع

١. لمزيد من التفاصيل :

- Asia-Pacific partnership creates new ‘center of gravity’ for global trade, Unclad. Site, 15 December 2021, Available at: https://unctad.org/news/asia-pacific-partnership-creates-new-centre-gravity-global-trade

٢. قادة شرق آسيا يوقعون اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، اخبار اليوم ، متاح علي الرابط:
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3178915/1/%٢٠٢٠D9%82%D8%A

3. Prabha Raghavan, Explained: The economic implications of India opting out of RCEP, Indian Express, (November 26, 2020), (18 Nov 2021), Link: https://indianexpress.com/article/explained/india-out-of-rcep-china-economy-trade-angle-7053877/
4. huaxia, World's largest trade deal RCEP to enter into force on Jan. 1, 2022, Xinhua, (4 Nov 2021), (18 Nov 2021), Link: http://www.news.cn/english/asiapacific/2021-11/04/c_1310289552.htm

٥.الصين تستكمل رسمياً عملية التصديق على اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، جريدة الاهرام ، ١٦-٤-٢٠١٢١، متاح علي الرابط :
https://gate.ahram.org.eg/News/2693838.aspx

6. huaxia, RCEP is triumph of multilateralism, free trade: Cambodian officials, experts, Xinhua, (4 Nov 2021), (18 Nov 2021), Link: http://www.news.cn/english/2021-11/04/c_1310290317.htm

٧. انظر :

- Asia-Pacific partnership creates new ‘center of gravity’ for global trade, UNCTAD. Site, 15 December 2021, Available at: https://unctad.org/news/asia-pacific-partnership-creates-new-centre-gravity-global-trade

8. RCEP: Common rule of origin could boost regional trade by around USD90bn annually, (17 November 2020), (18 Nov 2021), Link: https://www.eulerhermes.com/en_global/news-insights/economic-insights/RCEP-common-rule-of-origin-could-boost-regional-trade-by-around-USD90bn-annually.html
9. Ibid.

10.Regional Comprehensive Economic Partnership, New Zealand Ministry of Foreign Affairs & Trade, (18 Nov 2021), Link: https://www.mfat.govt.nz/en/trade/free-trade-agreements/free-trade-agreements-concluded-but-not-in-force/regional-comprehensive-economic-partnership-rcep/rcep-overview

١١.انظر :

- Asia-Pacific partnership creates new 'center of gravity' for global trade, Unclad. Site, 15 December 2021, Available at: https://unctad.org/news/asia-pacific-partnership-creates-new-centre-gravity-global-trade

١٢.انظر :

- Asia-Pacific partnership creates new 'center of gravity' for global trade, Unclad. Site, 15 December 2021, Available at: https://unctad.org/news/asia-pacific-partnership-creates-new-centre-gravity-global-trade

13. Joint Leaders' Statement on the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP), ASEAN Secretariat, (November 15, 2020), (19 Nov 2021), Link: https://asean.org/joint-leaders-statement-on-the-regional-comprehensive-economic-partnership-rcep-2/
14. R.M. Marty M. Natalegawa, The Centrality of ASEAN, Journal of International Relations and Sustainable Development, No. 13, SPECIAL DOUBLE ISSUE: THE NEW GREAT GAME (WINTER 2019), p 130.
16. Lisandra Flach, Hannah Hildenbrand, Feodora Teti, The Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement and Its Expected Effects on World Trade, Intereconomics, Volume 56, Number 2, 2021, pp. 92–93.